الشعب الفلسطيني (أي اولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال) محروم من اي حماية على اي صعيد، سياسي او اجتماعي او اقتصادي او اعلامي او تربوي أو أمني.

وعلى قاعدة هذا الاداء الناجح، تحولت م.ت.ف. من منظمة تنافس منظمات كثيرة أخرى على استقطاب الفلسطينيين واكتساب ولائهم[٦] الى المنظمة الوحيدة التي تمثلهم، وتدافع عنهم، وتحمي مصالحهم، وتعنى بشؤونهم، المباشرة والبعيدة. والاهم من ذلك، انها أصبحت تمثل ارادتهم السياسية وتطلعاتهم الوطنية؛ انها تجسد الفكرة والحلم بفلسطين الوطن المنتظر. أما بالنسبة الى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، فان م.ت.ف. تعني لهم التحرر والحرية والسيادة والكرامة الوطنية. وبوجه عام، اصبحت م.ت.ف. بالنسبة الى الشعب الفلسطيني الدولة والوطن والملاذ، حتى ان البعض، في حالات عديدة، يستخدم عبارة «منظمة التحرير الفلسطينية» بمعنى الشعب الفلسطيني.

لم يكن بوسع منظمة التحرير الفلسطينية ان تكون على ما هي عليه، وان تقوم بهذا الدور الواسع والعميق، لو ان مؤسساتها ودستورها قد تكونت بشكل مغاير لما توصل اليه مؤسسوها. فاذا كانت صوابية الاهداف والسياسات الاستراتيجية التي اختطتها منظمة التحرير الفلسطينية قد حثت مناضلي الشعب الفلسطيني على الانضواء تحت لوائها، فان ما اتسم به دستورها وانظمتها من سعة أفق جعلها قابلة للتكيف مع حجم الانخراط الواسع في صفوفها ومنحها القدرة على استيعاب كمّ بشري وافر والنجاح في هيكليته وتنظيمه والتحكم في حركته العامة. وقد عززت هذه القابلية في بنية م.ت.ف. بما أُجريَ عليها من تعديلات، وما ادخل فيها من عناصر جديدة تستحق البحث، وهي موضوع هذه الدراسة.

فلمنظمة التحرير الفلسطينية بنية دولة، شبيهة بكل الدول والمجتمعات الاخرى القائمة. فهي تقاد بسلطات رئيسة ثلاث:

١ ـ **السلطة التشريعية**: التي تشمل المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي. وبينما كان انشاء المجلس الوطني مرادفاً لتأسيس م.ت.ف. فان المجلس المركزي قد أُنشىء في أوائل السبعينات وادمج في م.ت.ف. بموجب قرار من المجلس الوطني، ليشكل، بذلك، اضافة وتطويراً لمكونات السلطة التشريعية.

٢ ـ **السلطة التنفيذية**: التي تشمل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. (مجالس الوزراء في الدول)، وتحت سلطتها دوائر مختلفة (الوزارات في الدول).

٣ ـ **السلطة القضائية**: رُسِّخت هذه السلطة وتكونت مؤسساتها في سياق تشكل بنى م.ت.ف. المختلفة. وقد تأخر نموها، عن سواها من السلطات، ولم يكن يتصور مؤسسو م.ت.ف. دمجها في بنيتها الاساسية، لسبب رئيس هو ان الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية كانوا خاضعين للنظم القضائية المطبقة في تلك البلدان، ولم يكن لـ م.ت.ف. آنذاك، ذلك التأييد الجماهيري ولا الصفة التمثيلية التي تمكنها من المطالبة بهذه المسؤولية.

وثيقتان رئيستان وتعديلات هامة

وقبل البحث في تكوين م.ت.ف. الهيكلي، ينبغي شرح قواعد العمل السياسي فيها، التي وجهت اعمال القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، منذ تأسيس هذه المنظمة في العام ١٩٦٤.

اقر المؤسسون المجتمعون في المجلس الوطني الفلسطيني الاول وثيقتين رئيستين: اولاهما «الميثاق القومي الفلسطيني»؛ وثانيتهما «النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية». لقد صدق